## كلمة ونص

ميشيل خياط

# الغلاء في القطاعين والحل المنشود

لم يعد الغلاء وقفاً على أسعار وأجور خدمات القطاع الخاص في سورية، فمنذ وقت غير طويل، دخل القطاع العام حلبة المنافسة على مبدأ «ما حدا أحسن من حدا»، ليفقد نسبياً دوره الاجتماعي، في سياق تنافس مع الخطأ.

منذ بداية السبعينيات، خلصت جامعة ليبزغ في ألمانيا الديمقراطية -آنذاك- إلى الفهم النظري التالي للصحافة، إذ جاء في مقدمة نظرية الأنواع الصحفية التي ابتكرتها: إن الصحافة ليست سجلاً للأحداث وحسب بل هي من أهم العوامل المساهمة في تغيير هذه الأحداث نحو الأفضل.

وإذ نلاحظ أن الجميع يشكون من الغلاء الفاحش، وغير المسبوق الآن في سورية، نعتقد أن الجميع يرون ويلاحظون ويلمسون وأن تكرار التصوير يأخذنا إلى الملل، وفي رأينا أن الأهم الآن على هذا الصعيد، أن يتعاون جميع المفكرين والباحثين والإعلاميين، في البحث عن الحل المنشود إلى التخفيف من حدة هذا الغلاء الفاحش، إذا لم يكن متاحاً كبحه والقضاء عليه والوصول إلى رواتب وأجور موائمة للأسعار السائدة في الأسواق.

وبعد دراسة كل الحلول والإجراءات التي اتخذت خلال السنوات السابقة، ولاسيما بعد ارتفاع حدة التضخم المالي، وارتفاع سعر الدولار رسمياً إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية، والفشل في الوصول إلى سوق موازية حقيقية على صعيدي الانتشار الأفقي، والسعر المغير لكثير من السلع والمحاصيل الأساسية التي ستؤخذ معياراً وستشكل أنموذجاً يحتذى، بعد ذلك كله بات الوضوح النظري لحل جذري للمشكلة المعيشية في سورية يكمن، في تمكين الحل المعروف منذ زمن بعيد والكامن في الوصول إلى رواتب وأجور، من أن يصبح ممكناً ومتاحاً.

طرح هذا الحل مراراً ووصل الأمر إلى تشكيل لجنة عليا للمواءمة تباعاً ما بين الرواتب والأسعار، لكن كل المحاولات باءت بالفشل، بسبب قلة الموارد وشحها وعدم توافرها.

وفي الحق، فإن الموارد موجودة، ولكن ما من أحد يسعى إليها، لأسباب ظلت تاريخياً مبهمة، واليوم وفي زمن الحرب التي لا تزال مستعرة على سورية – عسكرياً واقتصادياً، تقلص دور الإنتاج والموارد الطبيعية، بسبب الاحتلالين التركي والأميركي لأخصب وأغنى الأراضي السورية، بالنفط والغاز، والقدرة على إنتاج القمح والقطن والشعير وتربية الأغنام.

ثمة مورد مهم جداً يمكنه حل جزء كبير جداً من المشكلة، اسمه استعادة التهرب الضريبي، وقد قدره وزير المالية مؤخراً بـ٢٠٠ مليون دولار، لقد قاربت الحكومة السورية الحالية هذا الموضوع، عندما أعلنت قبل عدة أشهر أنها بصدد الاهتمام بملف اقتصاد الظل، علماً أن هذا الاقتصاد يشكل، ٧٠ بالمئة من الاقتصاد السوري حالياً، وهو بمجمله، خارج التغطية الضريبية.

يقدر الدكتور هاني خوري في محاضرة عن دور الرواتب والأجور في ولاء العامل لمؤسسته، ألقاها مؤخراً في المركز الثقافي العربي بدمشق، أن الناتج المحلي الإجمالي السوري الآن هو ٣٥ مليار دولار، واستناداً إلى هذا الرقم، يمكن أن نستنتج حجم اقتصاد الظل، وحجم الضرائب التي يمكن الحصول عليها من هذا الاقتصاد سواء بالمتابعة أم التنظيم أو المشاركة.

وإذ يستخدم مردود هذا التهرب الضريبي وهو ضخم جداً في زيادة الرواتب والأجور دورياً مثلما نصح أغلب الخبراء، نصل إلى وضع أفضل في مواجهة الغلاء مهما تعددت أسبابه، مع استمرار السعي إلى رقابة صارمة على الأسواق والتوسع في منافذ التدخل الإيجابي، وصولاً إلى منافذ خاصة بالشريحة الكبرى الفقيرة، صالات نوعية تختص بمواد أساسية، مقننة، تباع بأسعار مخفضة.

يجب ألا يعتد صاحب القرار الحكومي في زيادة الضرائب والرسوم وأسعار الخدمات، بكثرة المتهافتين على الشراء بأسعار مرتفعة وبالإقبال الكثيف على المطاعم والمقاهي والسلع الفاخرة، لإن نسبة هؤلاء لا تتجاوز ١٥ بالمئة من الشعب السوري.

## يوم أول رمضان

# حركة خجولة لتسوق الخضار والفواكه في حلب

حلب- خالد زنكلو

شهدت أسواق حلب حركة خجولة مع بداية شهر الصوم لتسوق احتياجاته من الخضار والفواكه بسبب ارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق لم تعهده المدينة من قبل.

ورد متسوقون لـ«الوطن» عزوفهم عن شراء العديد من مستلزماتهم إلى تراجع مقدرتهم الشرائية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، بحيث لم تعد تستجيب للوفاء بالتزاماتهم التي يفرضها الشهر الفضيل «الذي يزيد فيه الإنفاق على الطعام لإعداد موائد الإفطار والسحور إلى أكثر من الضعف عما هو عليه في الأيام الاعتيادية، ما يزيد من التحديات التي تواجه أكبر شريحة من المجتمع»، وفق قول أحدهم.

ورأى آخر أن الموظفين «باتوا يعيشون في واد سحيق من العوز لا يمكن أن يتقدّم منه ضغط النفقات بأي شكل من الأشكال، خصوصاً للعائلات التي يزيد عدد أفرادها على ٥ أشخاص، ولو احتوى السلك الوظيفي على اثنين من أفراد الأسرة ما لم يدخل كل الأفراد في سوق العمل، وهذا محال نظراً لوجود الأطفال واستمرار الدوام المدرسي».

وأضاف: «معظم وجبات الطعام والمقبلات باتت خارج حساب قائمة الإفطار الرمضانية، وخصوصاً اللحوم الحمراء والبيضاء التي حلّق سعرها عالياً ولم تعد في متناول أغلبية طبقات المجتمع التي يرزح معظمها تحت خط الفقر، وخصوصاً محدودة الدخل التي ابتعدت عن حال الكفاف ولم يعد بمقدورها إطعام أفرادها».

سيدة أربعينية تتسوق من سوق حي الأعظمية للخضار والفواكه، لفتت لـ«الوطن» إلى أنها مضطرة لاستبعاد «الفتوش» من مائدة رمضان عائلتها لأن الصحن الواحد صار يكلف أكثر من ٤ آلاف ليرة «وهي قيمة الوارد اليومي من وظيفة زوجي الموظف لدى القطاع العام، الذي يعمل لدى القطاع الخاص بدوام إضافي وبرواتب مشابه».

بائع خضراوات وفواكه في شارع بلال بحي صلاح الدين، بين لـ«الوطن» أن مبيعاته في اليوم الذي سبق شهر رمضان وفي نهار أول يوم منه تراجعت بحدود النصف مع انصراف المتسوقين عن الشراء «نظراً لارتفاع أسعار الخضار إلى ثلاثة أضعاف سعرها عما كانت عليه في رمضان الماضي و١٠ أضعاف سعر العام الذي سبقه»!.

ويقول: «وصل سعر كيلو البندورة إلى ٤ آلاف ليرة، ومثله للكوسا والباذنجان، على حين ارتفع ثمن كيلو البطاطا إلى ٢٥٠٠ ليرة مقابل ٥ آلاف ليرة لكيلو الخيار البلدي، أما الحشائش فبلغ سعر في الباقة منها ١٠٠٠ ليرة، بما فيها باقة الفجل، وهو سعر الخسة الواحدة من الحجم الوسط»!.

وأوضح بائع آخر مجاور له أنه لا بد سيخسر مع شرائه كميات كبيرة من الخضار والفواكه من سوق الهال استعداداً لشهر الصيام، كما هي الحال كل عام مع هذه المناسبة الشرائية «ويبدو أن البضاعة ستذبل قبل أن تجد طريقها إلى بيوت الزبائن بعد رفضهم تسوق كميات معتادة منها قبل ارتفاع أسعارها كثيراً»، ولفت إلى أن تسوق الفواكه تراجع كثيراً جداً مع دخول الشهر الفضيل بسبب اضطرار زبائنه في الحي لشراء ما يلزم من الخضار وبحدودها الدنيا واستغنائهم عن الفواكه لتخفيض النفقات كي تغدو ملائمة لاحتياجات شهر الصوم.

ويبدو الكثير من المتسوقين وجههم شطر سوق الهال والأسواق الرخيصة الخاصة بالخضار والفواكه، ولاسيما مركز المدينة الذي يعمد تجاره وبائعوه إلى شراء كميات كبيرة من معروضاته وبسعر أقل من أسعار زملائهم في باقي الأحياء، وخاصة الواقعة في الشطر الغربي من المدينة، والذين لا يرضون بهامش ربح معقول مقارنة بمحال نظيرتها الواقعة في القسم الشرقي ذي الأحياء الشعبية من المدينة.

## مواطنون يشترون الخضر بالحبة

# انخفاض على أسعار المواد الرمضانية بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

في أول أيام رمضان طرأ انخفاض بأسعار بعض الخضار والفاكهة، رغم ازدياد الطلب عليها.

وعزا الباعة ذلك لوفرة المواد، والعرض والطلب وضعف القدرة الشرائية لدى عموم المواطنين، كالبندورة مثلاً التي بيعت أمس بـ٢٧٠٠ – ٣٥٠٠ ليرة، بينما بلغت نهاية الأسبوع الماضي عتبة الـ٤٠٠٠ ليرة، والخيار البلاستيكي بـ٢٣٠٠ ليرة وكان بـ٢٥٠٠ ليرة، والبطاطا التي بيع الكيلو منها مابين ٢٢٠٠ - ٢٥٠٠ ليرة، في حين بيعت بالأسبوع الماضي بين ٢٨٠٠ – ٣٢٠٠ ليرة، والكوسا بـ٣٢٠٠ ليرة في حين كانت بـ٣٥٠٠ ليرة وكذلك الباذنجان الأسود.

وقد هبط سعر كيلو الفريز من ٦٠٠٠ ليرة بالأسبوع الماضي إلى ٣٥٠٠ ليرة أمس على حين ارتفع سعر كيلو التفاح من إنتاج السويداء من ١٥٠٠ ليرة إلى ١٨٠٠ و٣٠٠٠ ليرة حسب الحجم والصنف، وحافظ البرتقال على ثباته عند ١٢٠٠ ليرة.

وأوضح الباعة أن المواطنين اشتروا موادهم أمس بالحبة بدلاً من الكيلو وخصوصاً البندورة والبطاطا والباذنجان الأسود!.

وبيّن رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عروالي لـ«الوطن» أن تحسن الحالة الجوية أسهم بتوافر كميات كبيرة من مواد مائدة رمضان التي طرحت بالأسواق أمس، ومعظمها من الساحل وحمص والمحافظات الجنوبية، ومن مناطق المحافظة الشمالية والغربية.

وأوضح أن خلال هذا الأسبوع ستشهد أسعار المواد الضرورية للمائدة الرمضانية انخفاضاً ملحوظاً، نتيجة تحسن الطقس، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين الذي سيرغم التجار على تخفيض أسعار موادهم كي يبيعوها.

ولفت إلى أن حركة السوق ضعيفة وأن ثمّة إحجاماً من المواطنين على الشراء بالكيلو أو أكثر.

ومن جانبه، بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بحماة حبير اليوسف، أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات للتدخل الإيجابي في الأسواق المحلية استعداداً لشهر رمضان المبارك، في كل صالات ومراكز بيع المؤسسة بالمحافظة وعددها نحو ١١٨ صالةً ومركزاً.

وأوضح أنه تم تأمين كل المواد الغذائية والتموينية والاستهلاكية، وطرح تشكيلة واسعة من السمون النباتية وزيت بذر القطن الذي تم استلامه من شركة زيوت حماة، والمعلبات والمربيات ودبس البندورة ورز الكبسة والبرغل المنتج بشركة تجفيف البصل والخضار في سلمية.

وأشار إلى أن البطاطا المصرية تباع بـ٢٠٠٠ ليرة والإقبال كبير على شرائها.

كما تم طرح كمية ٥٠ طناً من التفاح بمختلف أصنافه وهو مستجر من السويداء، وسيتم طرح الفروج المجمد بسعر يقل عن السوق بشكل كبير.

ومن جهته، بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رياض زيود لـ«الوطن»، أن المديرية استعدت لشهر رمضان المبارك، بوضع خطة عمل تتضمن تكثيف الدوريات على الأسواق، وتشديد الرقابة على المحال. إضافة إلى تكليف دوريات بالمناوبة الليلية لتلقي أي شكوى والتعامل مع المخالفين.

وأشار زيود لضرورة تعزيز ثقافة الشكوى، وعدم سكوت المواطن عن أي مخالف عند شرائهم أي مادة أو سلعة بسعر زائد. فالدوريات مهما كلفت وجودها بالأسواق فلا تستطيع تغطيتها على امتداد المحافظة.

## تعطل «الطبقي المحوري» في ٤ مشافٍ.. والقطاع الخاص «المستفيد»!

# صورة الطبقي في الأسد الجامعي تحتاج إلى موافقة المدير العام.. والمدير العام يقرر: إراحة الجهاز

فادي بك الشريف

يروي المواطن أبو يحيى الذي فضل عدم الكشف عن هويته معاناة ابنه خلال ساعات تنقله بين المشفى والآخر بدمشق بحثاً عن جهاز الطبقي المحوري بلا جدوى.

وأكد أبو يحيى لـ«الوطن» أن ابنه أصيب برضوض أمس الأول ليسعفه على الفور إلى إحدى المشافي، وتبدأ معها معاناته بعد إعلامه بتعطل جهاز التصوير في مشفى المجتهد، وكذلك الحال بالنسبة لمشفى المواساة الجامعي، ليصار إلى تحويله بنهاية المطاف إلى مشفى الأسد الجامعي.

ويضيف أبو يحيى وكأنه حينها «تنفس الصعداء»: الحمد لله توصلنا إلى مشفى حكومي لإجراء الصورة المطلوبة وتوصيف حالة الطفل ذي الـ ١١ عام، لكن المفاجأة كانت بإعلامه من الموجودين في المشفى أن الجهاز موجود، بيد أنه لا يمكن إجراء الصورة والأمر بحاجة إلى موافقة الإدارة العامة.

وتابع أبو يحيى: تم إخبارنا بأنه ونتيجة الضغط على الجهاز ولعدم وجود بديل عنه، تم إصدار قرار من الإدارة العامة يقضي بإراحة الجهاز وعدم إجراء الضغط عليه أكثر من اللازم، وبالتالي: لن تجرى صورة الطبقي المحوري إلا بقرار وتوجيه من الإدارة؟

وقال أبو يحيى: لم يكن أمامنا سوى خيار وحيد مفاده الأخذ بواقع الحال، والانتظار ومراقبة الطفل وخاصة أن إجراء الصورة في القطاع الخاص يكلف مبالغ كبيرة جداً وتصل لـ ٤٠٠ ألف ليرة والنصف مليون ليرة «ليست بمقدورنا»، مضيفاً: «الحمد لله استقرت حالة الطفل في اليوم الثاني بعد تقديم المعالجة الإسعافية، ومراقبة حالة الطفل».

هذا وأكدت المعلومات الرسمية لـ«الوطن» أن جهاز الطبقي محوري متعطل في العديد من المشافي ومنها «مشفى دمشق «المجتهد» وابن النفيس والهلال والمواساة الجامعي».

وبيّن مصدر مسؤول في مشفى الأسد الجامعي لـ«الوطن» أن هناك مخاوف من تعطل جهاز الطبقي المحوري نتيجة الضغط الكبير، مبيناً العدول عن القرار المتخذ وعودة عمل الجهاز لما كان عليه، وبالتالي تتحقق العدالة.

وأكد المصدر أنه بالتزامن مع ذلك هناك مساعٍ كبيرة جداً من إدارة المشفى بالعمل على إصلاح الجهاز الثاني المتعطل والذي يكلف مبالغ كبيرة جداً، مضيفاً: نحن أمام خيارين إما تخفيف الضغط على الجهاز الحالي وخاصة أنه «يحتضر» وإما استمرار العمل كما كان قائماً وهو ما تم الاتفاق عليه.

وفي سياق متصل، تعطل جهاز الطبقي المحوري التابع لمشفى المواساة الجامعي منذ أيام، سيما أن التيوب الخاص بالجهاز له عدد محدد من عمليات التصوير، ويسبب الضغط خلال جاهزة كورونا تم استنفار تيوب الجهاز، علماً أن المشفى تقدمت بكتاب لشراء تيوب جديد، لكن ذلك يحتاج لنحو ثلاثة أسابيع «ويتم العمل على إيجاد حل بشكل إسعافي».

وبينما أكد مدير عام المشفى عصام الأمين التقدم بطلب لوزير التعليم العالي، لاستعارة التيوب من جهاز مشفى جراحة القلب، علمت «الوطن» أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم كلف معاونته متابعة الموضوع ومعالجته بين مشفيي المواساة وجراحة القلب نظراً للحاجة الماسة للجهاز، ليصار إلى استثماره بالطاقة القصوى وآلية للتنسيق والتعاون ومعالجة الموضوع بأسرع وقت.

وفيما يخص مشفى دمشق «المجتهد» أكد مدير عام المشفى أحمد عباس أنه مضى قرابة الشهر على تعطل الجهاز، مبيناً أن الحالات التي بحاجة إلى طبقي محوري يتم تحويلها إلى المشافي التي تملك جهازاً غير متعطل، وقال: تكلف إصلاح الجهاز تكلف مبالغ كبيرة جداً وتقدر بمئات الملايين، لكن نحن موعودون بجهاز جديد خلال فترة شهر ونصف الشهر.

> «المجتهد» بلا جهاز منذ شهر و«المواساة» تنسق مع «جراحة القلب»